TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/53/L.6
5 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والخمسون
جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر
و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
البند ٥ من جدول الأعمال

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

موجز الرئيس

١- أجرى المجلس في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ استعراضاً متعمقاً للتطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة. وكانت المداولات صريحة وبناءة ومفيدة. وافتتح الأمين العام للأونكتاد الاجتماع وألقى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بياناً بعد ذلك. وجرت في أعقابه مناقشة تفاعلية تدخل فيها ٣١ طرفاً. وقد دلت مشاركة عدد كبير من الدول الأعضاء على فائدة الاستعراض الذي يجريه المجلس وقيمته الفريدة لتيسير التقييم المستقل والموضوعي لبناء الثقة والتوافق في الآراء بشأن مفاوضات الدوحة المهمة والنظام التجاري المتعدد الأطراف وما ينطوي عليه من إمكانيات لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وألقى المشاركون الضوء على سلامة موعد الاستعراض الذي يجريه المجلس إذ إنه يأتي في وقت مهم بعد توقف مفاوضات الدوحة في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٢- وأبدى المشاركون تقديرهم لمذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة (TD/B/53/5) والتي قدمت فيها استعراضاً وتقييماً تحليليين دقيقين وشاملين ومتوازنين للتطورات التي طرأت على مفاوضات الدوحة من وجهة نظر البلدان النامية منذ انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

التحديات الناشئة عن توقف جولة الدوحة

٣- قام المجلس بتقييم الآثار المترتبة على توقف مفاوضات الدوحة وناقش الطرق التي يمكن بها إحراز تقدم لاستئناف المفاوضات في وقت مبكر. وكان هناك اتفاق على أن توقف المفاوضات لم يثر الشك في أهمية منظمة التجارة العالمية ومدى ملاءمتها باعتبارها الركيزة الأساسية للنظام التجاري الدولي. وكرر المشاركون التزامهم بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وبتحقيق نتائج ناجحة وطموحة ومتوازنة ومركزة على التنمية في جولة الدوحة. وأشاروا إلى ضرورة دعم منظمة التجارة العالمية دعماً قوياً لأنها أسست نظاماً قائماً على القواعد يتيح إمكانية التنبؤ والأمن والشفافية في العلاقات التجارية الدولية، وهو ما لا يمكن تكراره بأي اتفاق تجاري آخر.

٤- وأبدى المشاركون أسفهم لتوقف جولة الدوحة وأعربوا عن قلقهم إزاء عدم اليقين فيما يتعلق بوقت استئناف الجولة ونوعية الصفقة النهائية التي يمكن إبرامها وطموحها وتوازنها. ومما زاد من عدم اليقين هذا العمليات السياسية المحلية كانتهاء عمل هيئة تنمية التجارة في الولايات المتحدة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتم التأكيد على أن ليس هناك مجال للشعور بالرضا وأن الجولة مهددة ويلزم اتخاذ إجراءات جدية بشأنها. وثمة فرصة متبقية وإن كانت ضئيلة لاختتام الجولة في ٢٠٠٧ فيما لو استئنفت المفاوضات مبكراً بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وآذار/مارس ٢٠٠٧. ولذلك ستكون الشهور القليلة القادمة حاسمة في هذا الصدد.

٥- وألقى كثير من المتحدثين الضوء على أن الزراعة هي التي تشكل العقبة الرئيسية. وأبدي الرأي للإفادة بأن فشل التوصل إلى عقد صفقة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ كان ذا طابع سياسي أكثر منه اقتصادي لأن التوصل إلى اتفاق كان في متناول اليد ولكن السياسات المحلية المعنية لم تكن مؤاتية. ونتيجة لذلك تفاوتت التوقعات بشأن "سعر الصرف الملائم" في "المثلث" الرئيسي للقضايا المتعلقة بوصول المنتجات إلى الأسواق والدعم المحلي في مجال الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ورأى آخرون أن الخلاف يرجع إلى الاقتصاد. وإن الزيادة الهامشية الأخيرة في أعداد المنتجات هي التي أثارت الصعوبات من الناحية السياسية بالرغم من أنه كان لها دور في التدفقات التجارية الفعلية. وأفاد عدد من المشاركين بأن الدعم المحلي في مجال الزراعة بما أنه مشوه أصلاً للتجارة، فلا يجوز أن يكون التبادل قائماً على أساس "الدولار مقابل الدولار" ويلزم خفض الدعم المحلي إلى حد أكبر. وتتمثل المعضلة في كيفية التوفيق بين مستوى الطموح ومستوى التناسب. ولما كانت الاقتراحات المطروحة على مائدة المفاوضات أهم بالفعل من تلك التي كانت مطروحة وقت انعقاد جولة أوروغواي، فقد تم التأكيد على ضرورة إيلاء قدر أكبر من العناية لمستوى الطموح، والنظر في نسبة المساهمات الملائمة فيما بين الأطراف المختلفة.

٦- وأفاد المشاركون بأن توقف الجولة قد أبرز حقيقة مفادها أن تكاليف الإخفاق لن توزع بالتناسب فيما بين البلدان، لا سيما البلدان النامية، وبالذات أقل البلدان نمواً، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة وغيرها من البلدان النامية ذات الاحتياجات الخاصة. وقد توقف أيضاً التقدم الذي أحرز في كثير من المجالات ذات الصلة بالتنمية وتضاعفت بذلك تكاليف الفرصة البديلة في هذه المجالات. وكانت هذه هي حالة وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من الجمارك والتحصيص، وحالة القطن وإزالة إعانات تصدير المنتجات الزراعية بحلول عام ٢٠١٣.

٧- وقـــد ألقي الضوء على بعض الآثار النظمية التي ستترتب على توقف المفاوضات. فقد مثّل ذلك تراجعاً مؤقتاً في الجهود المبذولة لزيادة انفتاح النظام التجاري المتعدد الأطراف وإرسائه على قواعد وزيادة اتسامه بالعدالة والإنصـــاف. وأبـــدي القلق إزاء احتمال عودة الحمائية إلى الظهور. فعجز النظام التجاري المتعدد الأطراف عن التوصـــل إلى اتفاق قد يتسبب في التعجيل باتخاذ مبادرات تجارية ثنائية وإقليمية مع ما يمكن أن يترتب عليها من آثار سيئة بالنسبة للبلدان النامية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وثمة وجه قلق آخر هو استمرار عوامل التشوه الـــناتجة عن الإعانات الزراعية، وهذه مشكلة لا يمكن لمنظمة أخرى حلها سوى منظمة التجارة العالمية. وأبدي القلق أيضاً إزاء احتمال زيادة عدد حالات النزاع الأكثر تضارباً.

طرق لإحراز تقدم من أجل استئناف المفوضات وما بعدها

٨- دعا المشاركون إلى استئناف مفاوضات جولة الدوحة في أقرب وقت ممكن عملياً. وتم التأكيد على أن المسؤولية ملقاة على عاتق جميع البلدان لإثبات إرادتها السياسية الجديدة وإبداء المزيد من المرونة بما يتمشى وقدرتها على استئناف الجولة، علماً بأن على الأطراف الرئيسية القيام بدور قيادي. وأبدى المشاركون استعدادهم لإنجاز مهمتهم ودعوا الآخرين إلى القيام بنفس الشيء. وأفيد بأن المسألة ليست هي معرفة "من سيكون البادئ"، بل أنها تتطلب من كل طرف التعاون في العمل ليتسنى القيام بحركة جماعية كيلا تضيع الفرص التاريخية التي تتيحها جولة الدوحـــة. وشـــدد كثير من المشاركين على أن عملية التفاوض يجب أن تؤمن بالفعل الشفافية والشمول والنهج التشاركي والقاعدي لتنعكس العضوية المتزايدة في منظمة التجارة العالمية وتنوع مصالح أعضائها.

٩- وأكد المشاركون على أن المسألة لا تتمثل في معرفة ما إذا كان ينبغي استئناف المفاوضات أو متى ينبغي استئنافها أو على أي أساس، بل في كيفية استئنافها. وتم التشديد على ضرورة تهيئة الظروف السليمة لكي يفضي استئناف المفاوضات إلى اختتامها بنجاح. وهذا يتطلب "عوناً سياسياً كبيراً" على الصعيد المحلي وإجراء مفاوضات ومشـــاورات رئيسية فيما بين الأطراف المؤثرة المحلية للبحث عن إمكانية التخلص من المواقف المتصلبة. كما أنه يتطلـــب إجراء إصلاح حقيقي في مجال السياسة العامة. وقد ألقي الضوء على أهمية الدبلوماسية الهادئة والتفكير المتعمق والبحث عن الخيارات حتى يتسنى تحقيق التوازن بين الطموح والواقعية. واتفق كثيرون على أن استئناف المفاوضـــات يجـــب أن يتم على أساس الولايات القائمة كما نص على ذلك إعلان الدوحة، وحزمة تموز/يوليه ٢٠٠٤ وإعـــلان هونـــغ كونـــغ الوزاري، وعلى العروض التي قدمت حتى تموز/يوليه؛ ذلك أن إعادة فتح هذه الصكوك أو العودة إلى الوراء لن يمثل خياراً.

١٠- ورئـــي أن استئناف المفاوضات مبكراً أمر مهم لتعظيم مساهمة الجولة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الفقر. وأثيرت المسألة المتعلقة بأثر تكاليف المشاركة في مفاوضات مطولة بالنسبة للبلدان النامية الفقيرة بالموارد. وأعرب كثير من المشاركين عن قلقهم إزاء توقف التقدم المحرز بشأن بعض القضايا الإنمائية. وفيما يتعلق بمبادرة المعونة من أجل التجارة وبالإطار المتكامل، فقد كان هناك توافق عام في الآراء بأنهما لا يشكلان جزءاً من مشروع واحد وأنه يمكن من ثم المضي قدماً بالعمل على وتيرة سريعة وأساس قائم بذاته. كما أبدي الرأي للإفادة بأنـــه يمكـــن المضي قدماً أيضاً بشأن وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية والتحصيص وبقضايا القطن وغير ذلك من أولويات التنمية الرئيسية.

١١- وتم التأكيد على أن توقف الجولة يجب أن لا يسفر عن خفض مستويات الطموح في البعد الإنمائي للجولة. فهذا البعد يتطلب زيادة سبل وصول وفرص دخول البلدان النامية إلى الأسواق، واقترانه "بحيز سليم في مجال السياسات"، وتعزيز القدرة على التوريد والإنتاج، والقدرة التنافسية، والهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة. فأكبر المكاسب هي التي ستأتي من زيادة فرص الوصول إلى الأسواق. وألقى كثير من المتحدثين الضوء على مركزية الزراعية وصلتها الوثيقة بالتنمية لأن فقراء العالم يعتمدون عليها في رزقهم ومعيشتهم. وتم التأكيد على ضرورة كفالة الأمن الغذائي وأمن المعيشة والتنمية الريفية بتوفير منتجات خاصة وبإنشاء آليات خاصة للحماية في مجال الزراعة. وأبدي الرأي للإفادة بأن المرونة يجب أن لا تفضي إلى الحمائية البحتة. وصرح متحدثون آخرون بأن التنمية يجب أن لا تعادل التحرير بأي ثمن، بل يجب أن تعكس شواغل جميع البلدان، وبالذات أفقرها وأكثرها ضعفاً. ولا بد من معالجة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والبلدان التي تعتمد على نظام الأفضليات.

١٢- وتم التأكيد على أهمية تحقيق درجة واحدة من الطموح والتوازن في مجال الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق مع مراعاة تكاليف التكيف التي يمكن أن تنشأ بالنسبة للبلدان النامية. وتم التشديد على أهمية إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بالخدمات، لا سيما الطريقة الرابعة - الخدمات المالية، وخدمات الطاقة، وخدمات التوزيع والخدمات اللوجستية - كما ألقت اجتماعات خبراء الأونكتاد الضوء على ذلك. وقد حظي عمل الأونكتاد بشأن خدمات البنية التحتية بتقدير كبير. ويتسم التقدم المحرز في مجالات أخرى بأهمية أيضاً لتحقيق نتائج متوازنة وطموحة في جميع المفاوضات، بما في ذلك المعاملة الخاصة والتفاضلية، وقضايا التنفيذ، وتيسير التجارة، والقواعد كتلك المتعلقة بالإعانات التي تقدم إلى مصائد الأسماك ومكافحة الإغراق.

١٣- واتفق بوجه عام على ضرورة تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية لبناء قدرات التوريد والقدرة على التنافس والهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة للاستفادة من نتائج جولة الدوحة. ورئي أن مبادرة المعونة من أجل التجارة جوهرية في هذا الصدد. وأكد كثير من المشاركين على أن اختصاص الأونكتاد الفريد وخبرته في بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة يجعلاه الشريك المنطقي في هذه المبادرة ودعوا من ثم إلى مشاركة المنظمة بنشاط في وضع مفهوم هذه المبادرة والإسهام فيها وتفعيلها وتنفيذها.

١٤- ولاحظ عدد كبير من المشاركين تزايد أهمية التجارة بين الجنوب والجنوب وناشدوا تعزيزها، بما في ذلك بإبرام الجولة الثالثة للمفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. ودعي الأونكتاد إلى القيام بدور ريادي قوي لدعم التجارة بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك بتبادل الخبرات الناجحة بين المناطق. وألقى العديد من المشاركين الضوء على التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأثنوا بشدة على دعم الأونكتاد لهذا المجال.

مساهمة الأونكتاد

١٥- أثنى المشاركون على دور الأونكتاد في تأمين مكاسب التنمية التي يمكن الحصول عليها من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية على أساس توافق آراء ساو باولو. وكان الأونكتاد قد أسهم، في وقت حساس، إسهاماً إيجابياً في مفاوضات الدوحة، بما في ذلك حزمة تموز/يوليه ٢٠٠٤. وبما أن الأونكتاد هو مركز التنسيق

التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بمعاملة التجارة والتنمية معاملة متكاملة لما يتمتع به من عضوية عالمية وخبرة واسعة النطاق، فإنه يمكنه تقديم مساهمة هامة وحفازة لجولة الدوحة واشتراك البلدان النامية فيها. وتم التلميح إلى أهمية دور الأونكتاد في بناء التوافق في الآراء، بما في ذلك دوره في التشجيع على زيادة الترابط النظمي بين النظام التجاري والنظام المالي. ورئي أن مداولات المجلس بشأن مفاوضات الدوحة مفيدة وأساسية بشكل خاص للتوعية بالقضايا الإنمائية ولتعزيز الثقة والتفاهم المتبادلين بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لإحراز تقدم لإجراء الحوار والمفاوضات في جولة الدوحة. وتم التأكيد على أهمية وظيفة الأونكتاد في وضع المعايير. وأبدى كثير من المتحدثين تقديرهم لعمل الأونكتاد بشأن المفاوضات التجارية والمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة في مجالات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، والخدمات، وسبل الوصول إلى الأسواق، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والبرنامج المتكامل للمساعدة التقنية، والإطار المتكامل، والمساعدة المقدمة إلى أفريقيا والتجمعات الإقليمية التابعة لها في ميادين التجارة في الخدمات، ومقاييس التنمية وتقييم الآثار، ومؤشر التجارة والتنمية، والقواعد وتسوية المنازعات. وتم التأكيد على ضرورة تعزيز العمل في هذه المجالات إلى حد أكبر وعلى زيادة الدعم الذي يقدمه المانحون.

- - - - -